شدد على ضرورة قيام الجهات المسؤولة عن الرياضة بتأكيد الموقف الكويتي تجاه هذا الأمر

الشاهين : وجهت أسئلة إلى جميع الوزراء بشأن تطبيق قانون مقاطعة الكيان الصهيوني

إسرائيل تسعى لإكساب التطبيع غطاء أقوى بوجود شركاء وجيران في الساحتين الخليجية والعربية

أسامة الشاهين

أكد النائب أسامة الشاهين أنه وجه أسئلة إلى جميع الوزراء، بشأن دور كل منهم في تطبيق قانون مقاطعة الكيان الصهيوني، داعياً الجهات المسؤولة عن الرياضة إلى تأكيد الموقف الكويتي تجاه التطبيع مع الكيان الصهيوني.

وأوضح الشاهين في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، "أن توجيه تلك الأسئلة يأتي من منطلق واجب إسلامي ودستوري ووطني للوقوف على الإجراءات التي تتخذها وزاراتهم والجهات التابعة لهم، لتطبيق هذا التشريع الملزم بعد المستجدات الخليجية الجديدة".

وأكد أن هذه المستجدات تتطلب إجراءات جمركية ومصرفية وتجارية وانتباها وحرصا أشد وأخطر، لاكتساب التطبيع غطاء أقوى بوجود شركاء وجيران في المنطقة الخليجية، وفي المنطقة العربية بشكل عام.

وأعرب الشاهين عن استنكاره ورفضه المشاركة الكويتية والخليجية في رالي "باها" الذي يعقد حاليا في الأردن، بوجود مشاركة صهيونية في هذا الرالي.

ودعا اللجنة الأوليمبية الكويتية والهيئة العامة للرياضة والاتحادات الرياضية الكويتية، لمعالجة الخلل وسد الثغرات وتأكيد الموقف الكويتي الواضح والراسخ والدائم، ضد التطبيع مع الكيان الصهيوني.

خليل الصالح: إعفاء الحاصلين على التطعيم من الحجر المؤسسي مستحق

خليل الصالح

أكد النائب خليل الصالح أن إعفاء الحاصلين على التطعيم من الحجر المؤسسي مستحق، ونرجو أن يصدر قرارا عاجلا من مجلس الوزراء بذلك.

وقال إن هناك الكثير من القرارات التي تحتاج الى تصحيح وأولها تحميل المواطن كلفة الحجر المؤسسي، فإما أن تتحمل الحكومة التكاليف او العودة الى الحجر المنزلي.

القطان: إهمال الموظفين وراء كثرة شكاوى المواطنين

علي القطان

قال النائب علي القطان إن كثرة الشكاوى التي تصل إلينا يوميا والتي نتابعها وهي حق أصيل لأصحابها مردها إهمال موظف أو تقاعس مسؤول، لافتا إلى أننا أمام حالتين إما تعمد بالإهمال وهذه مصيبة أو إهمال دون وعي وضياع للحقوق وهذة مصيبة أكبر وفي الحالتين لن نقف مكتوفي الأيدي بل سنحاسب المسؤولين عن حقوق المواطنين دون تردد.

رغم انتهاء عقود إيجارها

الجمهور يسأل وزير التجارة عن الشركات المستغلة لأراضي الدولة

فايز الجمهور

سأل النائب فايز الجمهور وزير التجارة والصناعة عن أسماء الشركات التي مازالت تستغل الأراضي المملوكة للدولة رغم انتهاء عقود إيجارها.

وقال: «أبرمت الهيئة العامة للصناعة عقوداً إيجارية طويلة الأجل مع بعض الشركات للانتفاع بالأراضي التي تملكها الهيئة العامة للصناعة لاستخدامها لأغراض التخزين المختلفة، أو الصناعات الخفيفة، والحرفية والخدمية، وبعض هذه العقود قد انتهت فترتها الزمنية مما يستوجب وقف استغلال تلك الشركات للأراضي المملوكة للدولة».

وطلب إفادته بـ«أسماء الشركات التي لازالت تستغل الأراضي المملوكة للدولة وقد انتهت فترة عقود إيجارها طويلة الأجل، وبيان تاريخ انتهاء العقد، مع تزويدي بصور ضوئية من جميع تلك العقود».

وأضاف: «ما هو الوضع القانوني في استمرار الشركات في العمل في تلك الأراضي؟ ما هي الإجراءات المزمع اتخاذها مع تلك الشركات؟ مع تزويدي بالمستندات. وهل تم التمديد لعقود بعض الشركات؟ إن كان الجواب بنعم. كم مدة التمديد؟ وما القيمة الإيجارية في فترة التمديد؟ وما هو السند القانوني للتمديد وتحديد القيمة الإيجارية؟ مع تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

وتابع: «هل هناك تعليمات وزارية مكتوبة في شأن عدم التمديد لتلك العقود؟ يرجى تزويدي بها إن وجدت».

الصقعبي يقترح زيادة أعداد المقبولين في «البترول الوطنية» ممن اجتازوا الاختبارات

عبد العزيز الصقعبي

أعلن النائب د.عبد العزيز الصقعبي عن تقديمه اقتراحا برغبة بزيادة أعداد المقبولين في شركة البترول للإعلان المنشور في تاريخ 27 أكتوبر 2020 من الذين اجتازوا جميع الاختبارات.

ونص الاقتراح على ما يلي: أعلنت شركة البترول الوطنية في تاريخ 27 أكتوبر 2020 عن توافر فرص عمل لحديثي التخرج من حملة الشهادات الجامعية الكويتيين حيث اجتاز الاختبار ما يقارب الـ 1000 متقدم ومتقدمة، وقد نمى إلى علمنا أن الشركة أعلنت عن عزمها عن قبول ما يقارب الـ300 متقدم ومتقدمة رغم أن آخر إعلان للشركة كان في سبتمبر 2018، علما بأن القطاع النفطي قد شهد توسعا ملحوظا مؤخرا بعد إعادة التشغيل والانتاج في شركة نفط الخليج وتوسع الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة KIPIC وحاجتها للمهندسين باختلاف تخصصاتهم حيث اقترب موعد تشغيل مصاف جديدة ورصف الغاز المسال LNG وغيرها من المصافي الأخرى التي تتطلب توظيف الكوادر الوطنية الشابة لسد هذا الاحتياج والمساهمة في تطور القطاع النفطي في الكويت.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1- زيادة أعداد المقبولين في شركة البترول للإعلان المذكور أعلاه من الذين اجتازوا جميع الاختبارات إلى عدد معقول يضع بعين الاعتبار عدم فتح باب التوظيف للعامين السابقين لتحقيق مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص وتحفيز الكوادر الوطنية الشابة للعمل في أهم قطاعات الدولة مع مراعاة احتياجات الشركات النفطية.

2- إلغاء شرط التأمينات مستقبلا في حال عدم الإعلان عن فتح باب التوظيف لعامين متتاليين.

لما تواجهه الدولة والمواطنون من زيادة في أسعار السلع والمنتجات المستوردة

فارس العتيبي يقترح تأسيس شركة مساهمة لتخزين السلع والمنتجات المستوردة

فارس العتيبي

أعلن النائب فارس العتيبي عن تقديمه اقتراحا برغبة بتأسيس شركة مساهمة عامة لتخزين جميع السلع والمنتجات المستوردة، وطرح 50% منها للاكتتاب.

ونص الاقتراح على ما يلي:لما تواجهه الدولة والمواطنون من زيادة في أسعار السلع والمنتجات المستوردة وذلك بسبب زيادة أسعار التخزين واحتكار المستوردين لبعض السلع، وبما أن الكويت من الدول المستوردة فهذا يحتاج إلى أماكن مخصصة للتخزين، وذلك للأسباب التالية:

- عدم وجود مساحات تخزين كافية للسلع والمنتجات والمواد الغذائية والمواد الكيماوية و الادوية .
- ارتفاع تكلفة التخزين بسبب الاحتكار.
- ارتفاع اسعار المنتجات بسبب كلفة التخزين .
- الكويت دولة مستوردة وأغلب المنتجات مستوردة.
- المخالفات الكثيرة بسبب سوء التخزين الناتج عن استخدام اماكن غير مخصصة لغرض التخزين مثل العمارات والبيوت السكنية بسبب عدم وجود مخازن، وأن انسب طريقة لحل هذه المشكلات تتمثل في تأسيس شركة مساهمة بغرض إنشاء مخازن للسلع المستوردة بحيث تطرح 50 % من أسهمها للاكتتاب العام ، وتمتلك الدولة 50 % من أسهمها بحيث لا يقل مساحة المخزن الواحد عن مساحة 500،000 متر مربع لاستيعاب أكبر قدر من السلع والمنتجات المستوردة ، وذلك في 3 مناطق شمال وجنوب ووسط الكويت.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

أولاً : « تأسيس شركة مساهمة عامة يكون غرضها تخزين جميع السلع والمنتجات المستوردة بتخصيص مخازن ومساحة كل مخزن لا تقل عن 500،000 متر مربع في 3 مناطق شمال وجنوب ووسط الكويت «.

ثانياً :- تكون حصص الشركة على الوجة التالي :-

1- 50 % من أسهمها تمتلكها الدولة .

2- 50 % من أسهمها تطرح للاكتتاب العام .

ثالثاً :- تلتزم الشركة بنسبة عمالة كويتية لا تقل عن 80 %.